

النهار 22-10-2019

## المصارف تُساهم في الإصلاح... ما مدى قدرتها؟

[مارسل محمد](#)

انتهت مهلة الـ 72 ساعة، وجاء اليوم المنشود الذي أعلن فيه رئيس الحكومة سعد الحريري عن بنود ورقة الإصلاحات التي تلهف الكثيرون لمعرفة، ورغم إيجابيتها في تقليص العجز وعدم فرض أي ضرائب على المواطن، لا تزال مشاريع إصلاح تتطلب تنفيذاً جدياً من مختلف الأطراف السياسيين والتأكد من أنّ كل البنود واقعية ويمكن تحقيقها. وللمصارف حصة كبيرة في هذه الورقة، إذ ستُفرض عليها ضريبة دخل استثنائية لسنة واحدة في العام 2020. فهل ستستصاع لهذه الضريبة أم لديها قولٌ آخر؟

ستُقرّ الحكومة موازنة 2020 بعجز يقارب صفراً في المئة، في مهلة أقصاها 2019/10/25، وذلك من خلال سلسلة إجراءات كانت من بينها ضريبة الدخل على المصارف، التي دعا الخبير الاقتصادي لويس حبيقة الى التنبّه لها، معرباً عن خوفه على قطاع المصارف، ومشيراً إلى أنّه يجب الحرص عليه باعتباره الوحيد الذي حافظ على ثباته. من جهةٍ أخرى، لا يمكن استثناء أرباح الشركات الأخرى عن المصارف. إلا أنّ فرصة التنفيذ هي ما اعتبرها حبيقة ممكنة للمسؤولين، رغم عدم وجود أي أفكار وحلول جديدة في الورقة الإصلاحية، لكنّه شدد على أنّ المواطنين غير راضين حتى الآن، ولا بدّ من إجراء سريع لتخفيف الغضب الشعبي على الحكومة.

إصلاحات جيّدة وإيجابية

توصل هذه الإصلاحات العجز إلى نحو صفر في المئة، الأمر الذي يعدّ إيجابياً ويُلبي طموحات المجتمع الدولي ووكالات التصنيف الدولية ومؤتمر "سيدر"، وفقاً للخبير الاقتصادي غازي وزني الذي أشار إلى أنّ العجز سيكون في 2020 أقل من عجز فرنسا.

فالعجز السنوي للبنان يصل إلى 6600 مليار، يمكن المصارف أن تُساهم في 5100 منها عام 2020، ويمكن مثلاً أن يتم استكتاب سندات الخزينة التي تبلغ قيمتها 11 ألف مليار ليرة بفائدة وسطية بين 1 أو 2 في المئة، وبالتالي سيكون لديها القدرة على تأمين قيمة الضرائب للدولة اللبنانية، رغم غياب الآلية حتى اليوم. وأكد وزني أنّ المصارف قادرة على تحمّل هذه الضريبة، لكنّها ستساعد في سد العجز للعام 2020، وسنعود إلى المأزق نفسه عام 2021.

ويعتبر الخبير الاقتصادي نسيب غبريل أنّ "نظرة الحكومة الى قطاع المصارف رجعية، إذ تعتبرها مصدراً للضرائب فقط لا غير". وعن ضريبة الدخل الذي ستكون نحو 25 في المئة على الأرباح، اعتبرها "غير عادلة ولا يمكن المصارف تحمّلها، خصوصاً أنّ الأخبار وصلت عبر الاعلام وليس عبر طلب رسمي من جمعية المصارف".

من هنا، انطلق غبريل للتحدّث عن أهمية القطاع المصرفي ومساهمته في خزينة الدولة، ففي عام 2018 ساهمت بـ:

60 - في المئة من أرباح الشركات في لبنان.

33 - في المئة من ضريبة الأموال المنقولة.

20 - في المئة من الضريبة على الرواتب والأجور.

التجارب السابقة في فرض الضرائب على المصارف أثبتت فشلها، إذ تراجعت الحركة الاقتصادية في البلاد وتراجعت أرباح الشركات كعام 2017، وجاءت نتائجها مخيبة للأمال بعدما توقع المسؤولون أن تُموّل الضريبة على أرباح المصارف سلسلة الرتب والرواتب وتقيض. لا تعترف المصارف بوجود أزمة سيولة لديها رغم حديث عدد من الخبراء عنها، ولهذا يرى الخبير الاقتصادي ايلي يشوعي عدم قدرتها على دفع الضريبة الجديدة التي أقرتها الورقة الاقتصادية، في حين لا يزال الشارع غاضباً وغير مقتنع، مطالباً بإصلاحات إضافية وإقالة مسؤولين يُحمّلهم ذنب تدهور الاقتصاد اللبناني .

